

أكد في مؤتمر صحفي على هامش اجتماع وزراء المالية والمحافظين الخليجين إمكان التوافق مع النواب

الصالح: ترشيد دعم الكهرباء ضروري... للإسكان

كثبت ديالا نلحي |

أكد وزير المالية أنس الصالح على ضرورة ترشيد دعم الكهرباء لكبح جماح الاستهلاك، ودعم أولوية حل المشكلة الإسكانية، مؤكداً أن «استهلاك الكهرباء يضاهاي حالياً الطاقة الإنتاجية قبل دخول المحطات الجديدة في الخدمة، ولتلبية الحاجات المستقبلية للإسكان لا بد من ترشيد الاستهلاك».

وأستغرق الحديث عن الدعم الجانب الأكبر من المؤتمر الصحفي الذي جمع الصالح مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد على هامش الاجتماع السنوي بين لجنة التعاون المالي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدى دول مجلس التعاون الذي افتتح في الكويت أمس.

وحول الرض النيابي من بعض أعضاء مجلس الأمة لرفع الدعم عن الكهرباء قال «الذي قناعة بأن هناك مسؤولية على السلطين التشريعية والتنفيذية للحفاظ على ديمومة الرفاه للأجيال الحالية والقادمة»، مؤكداً «عندما تعرض الدراسة على مجلس الأمة يستصل إلى اتفاق موضوعي لتحقيق الهدف من ذلك الإجراء، وسيجوز النقاش والبحث في ضوء الدراسة التي سينجزها المجلس الأعلى للخطة في شأن الكهرباء والتي سيتم عرضها على نواب مجلس الأمة».

من جانبها، أشارت لاغارد إلى وجود تفاهم بين دول التعاون على وجوب إجراء بعض الإصلاحات الهيكلية المالية لضمان رفاه الشعوب، لافتة إلى أنه لا بد من ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة الموارد البشرية.

وأوضحت لاغارد أنه خلال الشهرين الماضيين زادت تقلبات اسعار النفط بنحو 25 في المئة، ما زاد من المخاوف، وأثر على الأوضاع المالية العامة والحساب الخارجي لدول الخليج على الرغم من وجود هوامش مالية لديها، لكن يجب ضبط الأوضاع بشكل عام.

وأشارت لاغارد إلى وجوب تحوط دول مجلس التعاون، عبر تعزيز السياسات الاقتصادية والمالية، من خلال ضبط الأوضاع الموازنات السنوية، وتحسين حوكمتها وترشيدها.

وتطرقت لاغارد إلى مواضيع الاجتماع، وقالت «ناقشنا ما يجب إعداده لمواجهة المخاطر وتنوع النشاط الاقتصادي في المجلس، والإبتعاد عن التركيز على الإيرادات النفطية، وتنوع سوق العمل، والتركيز على العمل في القطاع الخاص، ما يتطلب بعض الأدوات في النظام التعليمي وسوق العمل، وإبرساق القطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية منها التصدير».

وتحدثت لاغارد عن التغييرات الواجب إدخالها على السياسات المالية العامة، من خلال تحديد الميزانيات والالتزام بها من حيث الإيرادات والإنفاق، وأن يكون الإنفاق محددًا عبر ميزانية تم إقرارها لسنوات عدة بغض النظر عن تقلبات اسعار النفط.

وشددت لاغارد على وجوب تشجيع القطاع الخاص، وتعزيز القدرة التنافسية داخلياً وخارجياً في التشجيع على التصدير، وأضافت في جانب الشباب: «يجب أن يكون نظام التعليم قويا بما فيه الكفاية، وإيجاد التمويل الجيد له ليتوافق مع احتياجات الأسواق».

وقالت: «نحن نرى أعداداً كبيرة من الشباب يريدون العمل في القطاع الخاص، ويجب التركيز على التوظيف في هذا القطاع».

وزير المالية

- مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس أثبتت جدارة عالية في دعم ركائز الاستقرار المالي
- متوسط معدل النمو الاقتصادي لدول المجلس المتوقع يبلغ 4.5 في المئة للعامين الحالي والمقبل
- نعمل على تطوير سياسات الأجور والمرتبات بحيث تتلاءم مع متطلبات ومسؤوليات الوظيفة والإنتاجية



وزير المالية أنس الصالح ولاغارد خلال المؤتمر الصحفي

محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدى دول مجلس التعاون، يأتي في ظل ظروف إقليمية دولية بالغة الصعوبة والحساسية، نظراً لتسارع وتيرة المتغيرات والمستجدات على الأضعدة كافة، لتفرض مزيداً من التحديات التي تتطلب مواجهة ذات طبيعة خاصة، تنبع من رؤية شاملة لتلك المتغيرات وبعدها وانعكاساتها، وأضاف الصالح إن حكومات دول العالم والمؤسسات المالية الدولية ما أن تلمست بعض المؤشرات الباعثة على التفاؤل بشأن أداء الاقتصاد العالمي حتى تزايدت حدة النزاعات والأضطرابات السياسية في العديد من مناطق العالم، وتوافق ذلك مع تراجع اسعار النفط في اسواق النفط العالمية، بما يؤثر طبيعياً الحال على التوقعات بشأن آفاق اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي.

وبيّن أن إلقاء نظرة متأنية على خارطة الاضطرابات السياسية في مناطق العالم المختلفة، من شأنه أن يوضح مدى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق من يتحملون عبء رسم السياسات وصناعة القرار الاقتصادي، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو التكتلات الإقليمية، أو من جانب المؤسسات المالية والدولية.

وأوضح أن هذه التطورات والمستجدات قد ألقت بظلالها على تطورات أداء الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية بشأنه، إذ اتجه صندوق النقد الدولي إلى تخفيض تقديراته لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2014 و 2015.

وتابع الصالح أن هذه التطورات ذات أهمية بالغة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على اتجاهات الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج، جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية، مبيهاً أن هذا الزخم من التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية من شأنه أن يفرض محددات مستجدة للبيئات مواجهة التدايعات والمخاطر الناجمة عنها، بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي لدول المجلس عند مستوى 4.5 في

المئة عامي 2014/2015، لافتاً إلى أنه مع ذلك يتكثف هذه التوقعات بعض المخاطر والمحاذير في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة خاصة في ما يتعلق بتطورات اسعار النفط، والتي بدأت تلقي بظلالها على أوضاع المالية العامة في دول المجلس بشكل عام، وعلى برامج الإصلاح الاقتصادي والإنفاق العام الاستثماري بصفة خاصة.

ولفت إلى أن هذا الأمر يدفع في اتجاه تكثيف الجهود لمواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل، في إشارة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة للتصدي لبعض الاختلالات الهيكلية التي أثرت على اقتصادات دول المجلس.

وتابع الصالح أن الهياكل العامة لاقتصادات دول المجلس، تتسم ببعض الملامح المتميزة الخاصة، لافتاً إلى أن ذلك يجعل من السياسة المالية بمثابة الرافض الرئيسي لعملية الإصلاح الاقتصادي.

وشدد على ضرورة ضمان سلامة السياسة المالية لتحقيق أهدافها مردداً «إننا ندرك تماماً أن الأوضاع المالية العامة لدول المجلس في حاجة إلى مزيد من الجهود الرامية لمعالجة بعض الاختلالات الناتجة عن تلك التطورات الإقليمية والعالمية غير المتوقعة»، مشيراً إلى «أن واقع الحال يفرض علينا مواجهة مثل هذه التحدي ومعالجته لضمان إصلاح واستدامة المالية العامة».

وأبرز الصالح أهمية التركيز على تحقيق الإنضباط المالي على المدى المتوسط، وزيادة مرونة المالية العامة، وتقليص الجحور في بنودها الرئيسية في إشارة إلى ما يتعلق بالنمو المتسارع للإنفاق الجاري ومكوناته الرئيسية، سواء بند الأجور والمرتبات أو الدعومات والمدفوعات التحويلية، مؤكداً ضرورة الاهتمام ببناء شبكة متطورة وذات كفاءة للأمان الاجتماعي.

وأكد ضرورة إبلاء المزيد من الحرص والاهتمام للعمل على تعزيز الإنفاق الراسمالي الداعم لجهود النمو والتنمية، بما يساعد على زيادة دور القطاع الخاص في

النشاط الاقتصادي في الوقت ذاته، والإرقاء بمستوى البنى التحتية وتطوير الخدمات الأساسية وفي مقدمتها قطاعات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تطوير الخدمات والمرافق العامة.

وشدد الصالح مرة أخرى على ضرورة تعزيز جهود التنويع الاقتصادي، ومصادر الدخل وتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية، لذا يستلزم الشروع في تبني منظومة متكاملة من النظم والإجراءات التي تستهدف تحسين البيئة الاقتصادية العامة، وأجواء الاستثمار وبيئة الأعمال.

وشدد على أنه ينبغي أن تعمل من خلال رفع مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية المختلفة، وتحرير الأنشطة الاقتصادية من البيروقراطية المعوقة، وتعزيز إمكانات القطاع الخاص، وتوسيع دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وبما يرفع من قدراته الاستيعابية لجذب الأعمال المتزايدة من العمالة الوطنية، مع الاهتمام

بالإرقاء بمستوى تأهيل وتدريب تلك العمالة، وإكسابها مهارات متميزة وتطوير إمكاناتها بما يفي بمتطلبات سوق العمل، مؤكداً ضرورة زيادة الاهتمام بمعايير الحوكمة والشفافية والإفصاح، ضمن إطار عام من القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

وأكد الصالح على ضرورة التركيز على تطوير سياسات وهيئات الأجور والمرتبات في القطاع الحكومي، بحيث تتحدد بما يتواءم مع متطلبات ومسؤوليات الوظيفة ويتم ربطها بالإنجاز، مع الاهتمام بتضييق الفجوة في ما بين هياكل الأجور والمرتبات في القطاعين العام والخاص.

وأوضح أن حكومات دول المجلس تنولى دعم العديد من السلع والخدمات للمواطنين والمقيمين خصوصاً بالنسبة لمنتجات الطاقة، وتزاد تكاليف برامج الدعم المتنوعة بشكل مطرد في ظل معدلات النمو السكاني، وهو الأمر الذي ينبغي أن يتكفل

- كريستين لاغارد
- دور دول الخليج رئيسي في الاقتصاد العالمي وضمان استقرار الأسواق النفطية
- ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة الموارد البشرية مدخلان إلى الإصلاحات الهيكلية المالية في الخليج
- تعزيز السياسات المالية وحوكمة الموازنات أساس لحماية اقتصادات دول الخليج

الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي على المستوى العالمي، مشيراً إلى ما يقدمه الصندوق من مساعدات ومشورات فنية لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي في دول المجلس بصفة خاصة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بصفة عامة.

كريستين لاغارد

من جهتها، أكدت لاغارد ان التعاون التي يواجهها الاقتصاد العالمي تشكل أرضية مناسبة للتكاتف الدول من خلال هذا النوع من المؤتمرات التي تلعب دوراً أساسياً في مشاركة الجهود وتشجيع الدول لبعضها البعض، من أجل مواجهة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

وأضافت أن مشاركة دول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي، لها دور أساسي في ضمان الاستقرار في الأسواق النفطية، فضلاً عن دوره في مواجهة التحديات المشتركة على غرار التعافي الاقتصادي والضعف وغير المتوازن، وفي ظل هبوط اسعار النفط بنسبه 25 في المئة، والاقتصاد الهش لبعض الدول المجاورة.

ولفتت لاغارد إلى أنه يمكن التطرق لهذه التحديات من خلال مشاركة الأفكار وتحضير ومقارنة التوصيات، من أجل تحقيق هدف مشترك يكمن في ضمان الاستقرار والنمو المستدام، فضلاً عن تأمين الوظائف لاسمياً للشباب.

وأكدت لاغارد أنه منذ آخر اجتماع في السعودية حصل تطور كبير في معالجة المشاكل المشتركة، وابتكار الحلول المناسبة لها، وسلط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي لضمان الاستقرار المالي والنمو للدول، فضلاً عن أهميه تحسين جوده التعليم لجيل الشباب لتمكينهم من المشاركة في الاقتصاد في الطرق المتناحة، وضمان استمرار القطاعين العام والخاص، من أجل استخدام المواهب المحلية بأفضل الطرق المتاحة، وضمان استمرار النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الافتتاح الرسمي لمركز الاقتصاد والتمويل: تدريب 3600 مسؤول عربي في الكويت خلال 3 سنوات



الصالح ولاغارد يتوسلمان محافظتي البنوك المركزية الخليجية

ونحن نركز على تعزيز المؤسسات العامة في المنطقة، من أجل دعم النمو وخلق فرص العمل، مشيرة إلى ارتفاع عدد

الموظفين الكويتيين في صندوق النقد من 20 في المئة إلى ثلث عدد الموظفين، وهذا جزء من التزاماتها تجاه الحكومة الكويتية».

التعاون الخليجي». وتابعت: «نهدف إلى تمكين المسؤولين العرب من مجابهة التحديات التي تواجهها بلدانهم،

من 3600 مسؤول في البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومن بينهم أكثر من 1100 مسؤول في دول مجلس

في مايو 2011 واضطلع بدور مهم في إطار دور الصندوق في بناء القدرات في المنطقة، وقدم دورة تدريبية، ودرّب أكثر

أعربت مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد خلال افتتاح مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)، عن خالص امتنانها لما قدمته الكويت من دعم لتأسيس المركز وقالت: «نحن ممتنون للوزير الصالح لدعمكم المالي والقوي لأحد أنشطتنا الرئيسية». كما تقدمت بالشكر للعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بدرالسعد على دعمه المركز منذ إنشائه، لافتة إلى استمرار التحديات في مجال خلق الفرص الوظيفية الجديدة.

وتحدثت لاغارد عن أهداف المركز في بناء القدرات والتدريب وتقديم المساعدة الفنية وقالت: «نحن نقدم الإقراض في أوقات الحاجة، ونمارس قدرنا من الرقابة الجماعية على أوضاع الاقتصادات في البلدان الأعضاء». وأضافت أنه في حال وجود أنشطة تدريبية أكثر يمكن تفادي الاضطراب إلى إقراض الدول، مضيفة «انطلق نشاط المركز

صندوق كامكو الاستثماري

القيمة الصافية للوحدة كما في 30 سبتمبر 2014	1.133 ذك
العائد منذ بداية السنة	7.70 %

أخبر خمس شركات يستثمر بها الصندوق

- ▶ بيت التمويل الكويتي
- ▶ شركة مشاريع الكويت القابضة
- ▶ بنك برهان
- ▶ بنك الكويت الوطني
- ▶ بنك الكويت الدولي

تقبل طلبات الاشتراك و الاسترداد من 01/10/2014 لغاية 28/10/2014

للاستفسار: 185 26
جيني: 1904 / 1123
@kamcotweets
kamconline.com